سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه نيكاراغو (١٩٨٠-١٩٩٠)

م. د. هدى جاسم منصور
جامعة كركوك
كلية التربية/ الحويجة

الملخص

ارتبطت الولايات المتحدة الأمريكية بعلاقات جيدة مع دولة نيكاراغوا – أحدى دول أمريكا الوسطى– أثناء مدة حكم الأسرة السوموزية التي كانت موالية لها، لكن سقوط حكم هذه الأسرة على أثر ثورة شعبية قامت بها الحركة الساندينستية المعارضة في عام ١٩٧٩ شكل بداية مرحلة جديدة في العلاقات بين الدولتين ، إذ فقدت الولايات المتحدة أهم حليف لها في المنطقة ووجدت نفسها أمام حكومة جديدة متمثلة بالساندينست اصحاب النزعة الشيوعية الذين تولوا حكم نيكاراغوا من عام ١٩٧٩ واستمروا لغاية عام ١٩٩٠ .

تعد هذه المرحلة التي تناولها البحث جديرة بالاهتمام لما شهدته من أحداث تمثلت في السياسة الجديدة المتبعة من قبل الحكومة الساندينستية القائمة على الاستقلال ومنع التدخل الأجنبي في شؤونها الداخلية والانحياز نحو المعسكر الشيوعي، وما ترتب على ذلك من اجراءات قامت بها الحكومة الأمريكية بهدف إنهاء حكم الساندينست الذي شكل خطراً على مصالحها ومصالح حلفائها في المنطقة ، وتطرق البحث إلى أهم تلك الأجراءات المتمثلة بالحرب الاقتصادية التي شنتها الحكومة الأمريكية على نيكارغوا ، فضلاً عن مساندتها لما عُرف بقوات الكونترا التي تشكلت من القوى المعارضة لحكومة الساندينست والتي لعبت دوراً كبيراً في إحداث الدمار والخراب في البلاد ، وقد سلط البحث الضوء على الاساليب التي اعتمدتها الحكومة الأمريكية في دعم تلك القوات وتمويلها لغرض الإطاحة بحكومة الساندينست.

الكلمات المفتاحية: الرئيس ريغان، الساندينست، قوات الكونترا، نيكاراغوا.

United States Policy Towards Nicaragua (1980-1990)

Dr. Huda Jassim Mansour
University of Kirkuk
College of Education/AL-Hawija

Abstract

The United States of America had good relations with the state of Nicaragua - one of the Central American states - during the period of the ruling Sumosan family that was loyal to it, but the fall of the rule of this family in the wake of the popular revolution carried out by the Sandinista opposition movement in 1979 marked the beginning of a new stage in relations between the two countries The United States lost its most important ally in the region and found itself in front of a new government represented by the Sandinista Communists, who ruled Nicaragua from 1979 until 1990.

This topic is worthy of attention and research due to the events it witnessed in the new policy followed by the Sandinista government based on independence and the prevention of foreign interference in its internal affairs and bias towards the Communist camp. The consequent measures are taken by the US government with the aim of ending the Sandinista rule that It posed a threat to its interests and the interests of its allies in the region. The research touched on the most important of these measures represented by the economic war launched by the American government on Nicaragua, as well as its support for what is known as the Contra Forces that were formed by the forces opposing the government of Sandinist, which played a major role in causing destruction and devastation in the country. The research has shed light on the methods adopted by the US government in supporting these forces and financing them in order to overthrow the Sandinist government.

Keywords: The Contra Forces, Nicaragua, President Reagan, The Sandnist.

المقدمة

دأبت الولايات المتحدة الأمريكية على التدخل في شؤون الدول التي تشكل أنظمة الحكم فيها خطراً على مصالحها ، وما حصل في نيكاراغوا يُعد شاهداً على ذلك ، إذ كانت سياسة الولايات المتحدة الأمريكية مع دولة نيكاراغوا قائمة على التعاون والصداقة أثناء حكم الأسرة السوموزية ، لكن سقوط هذه الأسرة وانتهاء حكمها على يد الجبهة المعارضة المعروفة باسم الجبهة الساندينستية في عام ١٩٧٩ كان ايذاناً ببدء سياسة جديدة انتهجتها الحكومة الأمريكية إزاء التطورات التي حدثت في ذلك البلد المتمثلة بانحياز الحكومة الساندينستية الجديدة نحو المعسكر الشيوعي وتقديمها الدعم والمساعدة للحركات الثورية في أمريكا الوسطى مما شكل تهديداً على مصالح الولايات المتحدة الأمريكية وأمنها القومي وتطلب اتباع سياسة جادة بهدف القضاء عليها.

وقد تضمن البحث نبذه تاريخية عن نيكاراغوا شملت بدايات التدخل الأمريكي في البلاد ومن ثم احتلالها وصولاً إلى إقامة علاقاتها الوطيدة مع الأسرة السوموزية عند توليها حكم نيكاراغوا ، وثورة عام ١٩٧٩ التي أنهت حكم هذه الأسرة وأقامت الحكم الساندينستي الجديد. فضلاً عن ذلك جرى تقسيم البحث على عناوين رئيسة :

أولاً: سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه الحكومة الساندينستية .

ثانياً: العقوبات الاقتصادية الأمريكية ضد نيكاراغوا .

ثالثاً: تشكيل قوات الكونترا ودورها في مقاومة الساندينست .

رابعاً: إنتهاء الحكم الساندينستي .

نبذة تاريخية :

تعود بداية التدخل الأمريكي في شؤون نيكاراغوا إلى القرن العشرين ، ففي عام ١٩١٢ أحتلت القوات الأمريكية الأراضي النيكاراغوية بعد إن فشلت جهود واشنطن في تحقيق الاستقرار في نيكاراغوا بالوسائل السياسية والدبلوماسية ، وبقيت فيها لمدة ١٣ سنة ، انسحبت بعدها بشكل مؤقت لتعود مرة أخرى في عام ١٩٢٦ ولمدة ٧ سنوات أخرى [١] .

انسحبت الولايات المتحدة الأمريكية من نيكاراغوا عام ١٩٣٣ تاركة بدلاً عنها الحرس الوطني الذي أنشأته برئاسة الجنرال اناستاسيو سوموزا غارسيا Anastasio Somoza Garcia [٢] . وصل اناستاسيو سوموزا إلى سدة الحكم في عام ١٩٣٦ وبقي في السلطة عن طريق الانتخابات المتعاقبة التي جرت في عامي ١٩٣٩ و١٩٤٧ واستمر في الحكم حتى اغتياله في عام ١٩٥٦ [٣]، تميز حكمه بالدكتاتورية وتكديس الثروات وترسيخ دعائم أسرة سوموزا ، وقد حظي بدعم من لدن الولايات المتحدة الأمريكية [٤] إذ كانت أسرة سوموزا حليفاً وثيقاً للولايات المتحدة كان بإمكان الأخيرة الاعتماد عليه في المنطقة عن طريق المساعدات[٥] التي قدمها النظام للحكومة الأمريكية في إطار مكافحتها للنشاط الشيوعي في المنطقة [٦] .

تولى رئاسة الجمهورية بعد اناستاسيو سوموزا أبنه الأكبر لويس Louis في عام ١٩٥٦ فيما تولى إبنه الآخر أناستاسيو سوموزا ديلايل Anastasio Somoza Debayle الملقب (تاشو Tacho) رئاسة الحرس الوطني ، وفي عام ١٩٦٧ توفي لويس ومنذ ذلك العام مارس أناستاسيو(تاشو) السيطرة المطلقة على البلاد [٧]، وفي شباط عام ١٩٦٧ تولى الحكم أناستاسيو(تاشو) الذي سار على نهج من سبقه القائم على كبت المعارضين وتوسيع ممتلكات الفئة الحاكمة حتى امتدت إلى الولايات المتحدة والبلدان المجاورة ، وانتهت الحقبة الأولى من حكمه عام ١٩٧٢ ، ثم ما لبث أن عاد للحكم في أيلول ١٩٧٤ واستمر في حكم البلاد حتى اندلاع الثورة الشعبية في ايار ١٩٧٩ [٨].

كان وراء قيام ثورة ١٩٧٩ أسباب كثيرة منها النظام الدكتاتوري الذي حكم به سوموزا البلاد وإستغلال الأموال لمصالحه الخاصة ومصالح أسرته لاسيما بعد تعرض البلاد إلى زلالزال عام ١٩٧٢ دمر عاصمتها ماناغوا إذ سوموزا بسحب أموال الإغاثة المرسلة عن طريق المساعدات الخارجية والمؤسسات الخيرية لصالحه الخاص وتخصيص ما تبقى منها لأُسر أفراد الحرس الوطني والموظفين الحكوميين ، كما قام الحرس الوطني بنهب المتاجر والمحلات التجارية علناً، فشكل ذلك بداية إنهيار نظام الحكم في البلاد [٩]، فضلاً عن انتهاك حقوق الإنسان بشكل واسع ، إذ أسهمت عمليات التعذيب والقمع لاسيما في عامي ١٩٧٥- ١٩٧٦ إلى

تقويض حكم هذه الأسرة بشكل كبير وإعطاء المعارضة في الوقت نفسه تأييداً شعبياً كبيراً [١٠] .

أدركت إدارة الرئيس الأمريكي جيمي كارتر Jimmy Carter (١٩٧٧-١٩٨١) أن التغيير في نيكاراغوا كان أمراً محتوماً ، لهذا عملت جاهدة على إيجاد بديل لحليفها سوموزا في ظل تزايد نضال الحركة الساندينستية [١١] ضده ، فعقدت آمالها على الصحفي بيدرو يواكين تشامورو Pedro Joaquin Chamorro في صحيفة "لابرينسا La Prensa " المعارضة وزعيم "حزب المعارضة الليبرالي" ومؤسس أتحاد التحرير الديمقراطي ، الذي كان ملتزماً التزاماً راسخاً بإستراتيجية سياسية التخلص من سوموزا لكنه اغتيل في كانون الثاني ١٩٧٨ على أيدي رجال الحكم مما أدى إلى إشعال فتيل العصيان المدني وعم الاضراب أرجاء نيكاراغوا ، ففقدت المعارضة المدعومة من قبل واشنطن زمام المبادرة ، وقام الساندينيست بالهجوم في ٩ أيلول ١٩٧٨ على مقرات الحرس الوطني في خمس مدن رئيسة أعقبها أحداث دامية شهده شهر أيلول ، إذ قامت الحكومة بالرد بقسوة على المتظاهرين وقصف الأحياء والمدن المنتفضة ، الأمر الذي عقّد مهمة الرئيس كارتر بعد تلك الأحداث إذ لم يعد الدعم العلني لسوموزا سياسة قابلة للتطبيق لاسيما بعد أن نشرت لجنة حقوق الإنسان في بلدان أمريكا اللاتينية تقرير إدانة قوي عن انتهاك الحرس الوطني ونظام سُوموزا لحقوق الأنسان في نيكاراغوا ، وزاد في الوقت نفسه من التفاف المعارضة حول حركة الساندينيستا ومساندتها [١٢].

أدركت الولايات المتحدة بعد قيام نظام سوموزا بحبس أعضاء المعارضة المعتدلة وقتلهم أواخر أيلول ١٩٧٨ بأن الوقت قد حان للعمل مع الوسطاء لإيجاد بديلاً شرعياً لكل من سوموزا والساندينيست ، فاجتمع تحت رعاية منظمة الدول الأمريكية فريق مؤلف من ممثلين عن الولايات المتحدة وجمهورية الدومينيكان وغواتيمالا ، في تشرين الاول ١٩٧٨ ، وفي ١٠ تشرين الثاني اقترح سوموزا فكرة الاستفتاء لكن المعارضة عدته خدعة ، فيما رفضت المنظمة ذلك كونه من المستحيل إجراء انتخابات حرة في ظل السيطرة الكاملة على البلاد من قبل الحرس الوطني والقضاة الإداريين المحليين التابعين لنظام سوموزا [١٣].

هدف الحكومة الأمريكية من تلك الخطوة هو منع وصول الساندينست الى سدة الحكم وإيجاد حكومة معتدلة يمكن للولايات المتحدة التفاهم معها لضمان مصالحها في نيكاراغوا بشكل خاص والمنطقة بشكل عام .

تجدد القتال في أيار ١٩٧٩ بين الحرس الوطني والساندينستيين، وفي ٤ حزيران بدأ الاضراب العام الذي قام به الساندينستيين المسلحين يساندهم مئات الآلآف من المواطنين العاديين في المدن والأرياف كما حصلوا على دعم جميع الفئات المعارضة في البلاد ، وفي

غضون أسابيع سيطر الساندينستيين على أغلب المدن الكبرى[١٤]. وشكلوا الحكومة المؤقتة (المجلس العسكري) في حزيران ١٩٧٩ من خمسة أعضاء أبرزهم فيوليتا تشامورو Violeta Chamorro – أرملة الصحفي بيدرو – ، ودانييل أورتيغا Daniel Ortega من التيار المتمرد الساندينستي وتمكنت هذه الحكومة من الحصول على موافقة جميع قوى المعارضة المهمة في نيكاراغوا وحظيت بدعم من الحكومات المناهضة لسوموزا في نصف الكرة الغربي ، لكن الحكومة الأمريكية بذلت أقصى جهودها في أواخر حزيران وتموز لتقويض حكم المجلس العسكري، وكان من ضمن إجراءاتها محاولتها تعديل الحكومة المؤقتة مباشرة عن طريق إضافة العديد من الأعضاء المتعاونين إلا إن ذلك الإجراء رفُض بالإجماع من قبل المعارضة في نيكاراغوا [١٥]. وبعد أشهر من النضال المتواصل تكلل جهود وكفاح الجبهة الساندينستية بالانتصار وإنهاء حكم سلالة سوموزا الدكتاتورية بشكل نهائي في ١٩ تموز ١٩٧٩ بفضل قدرتها على تمثيل تطلعات الشعب وتعبئتهم أفضل تعبئة في كفاحها المسلح [١٦].

سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه الحكومة الساندينستية

عززت الحكومة الساندينستية الثورية الجديدة سلطتها على البلاد، وأقامت مجتمع ديمقراطي تعددي ، وأنشأت شبكة من المنظمات الجماهيرية الساندينستية التي كانت بمثابة الأساس لدولة الحزب الواحد الخاضعة للسيطرة ، كما شددت مراقبتها على الصحف وقيدت نشاطات الجماعات السياسية غير التابعة للساندينيست واحتجزت أكثر من (٧) آلاف سجين سياسي معظمهم من الحرس الوطني السابق ، واعتمدت خطاباً معادياً للإمبريالية [١٧]. سيطرت بالكامل على البنوك وأممت التجارة الخارجية وأحلت محل الجيش السابق جيشاً جديداً لخدمة الشعب [١٨].

تبنى الرئيس جيمي كارتر سياسة قبول حذر تجاه الحكومة الجديدة، إذ كان لكل من نيكاراغوا والولايات المتحدة الأمريكية مصلحة في إقامة علاقات ودية بينهما ، ففيما يتعلق بنيكاراغوا كانت بحاجة ماسة إلى مساعدة أجنبية لإعادة بناء اقتصادها المنهك [١٩] ، والحكومة الأمريكية كانت تحاول تجنب تكرار أخطاء ماحدث عام ١٩٥٩ ، عندما ساهم العداء الأمريكي في تطرف الثورة الكوبية [٢٠] واتحادها مع الاتحاد السوفيتي، ولهذا بادرت لتقديم المساعدة في أعقاب ثورة الساندينست مباشرة ، إذ قدمت (١٠,٥) مليون دولار كإغاثة طارئة للمساعدة في إطعام وإيواء الآلاف من النازحين بسبب ظروف الحرب، وأعقب ذلك تقديمها مبلغ بقيمة (٨,٥) مليون دولار في أيلول ١٩٧٩ كمساعدة لإعادة الإعمار الاقتصادي ، فضلاً عن ذلك ، قدمت

وزارة الخارجية طلباً لتخصيص مبلغ بقيمة (٨٠) مليون دولار كمساعدة تكميلية ضمن برنامج المساعدات الخارجية لأمريكا الوسطى (للسنة المالية١٩٨٠)، يخصص (٧٥) مليون دولار منها لنيكاراغوا [٢١].

أوصت السفارة الأمريكية في نيكاراغوا من جانبها في تقريرها الصادر في ٥ تشرين الثاني ١٩٧٩ بضرورة أن يكون لها تواجد بناء في نيكاراغوا للإبقاء على العناصر المعتدلة ومنع الانزلاق المتطرف وتحول نظام حكمها الى نظام قمعي ، لذا توجب عليها مساعدة ثورة نيكاراغوا على تحقيق أهدافها الديمقراطية التعددية وبناء مجتمع حر يضمن توزيع الدخل بشكل منصف للأفراد وتوفير فرص العمل لجميع السكان ، وتطوير العلاقات الودية مع الساندينست على أساس الاحترام المتبادل ، وكذلك إبعادها عن التوجه نحو كوبا والاتحاد السوفيتي ، عن طريق دعم القوى المعتدلة داخل نيكاراغوا مثل القطاع الخاص والنقابات العمالية الحرة والكنيسة والصحافة ، ومما سهل اقامة العلاقات بين البلدين هو أن الساندينستيين – كما ذكر السفير الأمريكي في نيكاراغوا لورانس بيزولو Lawrence Pezzullo – يعترفون بدور أمريكا السياسي والاقتصادي والعسكري الكبير في المنطقة، ويعلمون أن سحب الولايات المتحدة الدعم لسوموزا كان أحد الاسباب لسقوطه ، كما إنهم يعرفون جيداً ما تتمتع به الولايات المتحدة من نفوذ كبير مع جيرانهم، وأنها توفر السوق الطبيعية لمعظم صادرات نيكاراغوا كاللحوم والسكر والموز والقهوة ، وأن حكومة الولايات المتحدة وبنوكها الخاصة قد تحملت الجزء الأكبر من ديون نيكاراغوا العامة والخاصة، ونتيجة لذلك أن الساندينست يشاطرون الأمريكان الرأي بضرورة إقامة علاقات جديدة بين البلدين[٢٢].

ذكر السفير الأمريكي في نيكاراغوا لورانس بيزولو أن القروض التي قدمتها الحكومة الأمريكية بلغت حتى وقت إرسال تقرير السفارة الأمريكية في ٥ تشرين الثاني ١٩٧٩ حوالي (١٣) مليون دولار كمساعدات طارئة ، وحوالي (١٤) مليون دولار لإعادة البناء ، فضلا عن مشاريع قروض ومنح في مجالات(الزراعة ، الصحة ، التغذية ، التعليم ، وإعادة إعمار الزلازل) بلغت قيمتها حوالي (٣٠) مليون دولار ، فضلاً عن تقديم مساعدات أخرى على شكل معدات عسكرية وبرامج تدريب[٢٣]. وطالبت الحكومة الأمريكية من الكونغرس التصويت على المقترح المتضمن تخصيص (٧٥) مليون دولار من المساعدات التكميلية ، وقدمت الدول الغربية في الوقت نفسه مساعدات لها بنحو(٢٥٥) مليون دولار ، والمؤسسات الدولية حوالي (٣١٥) مليون دولار، كما عملت السفارة الأمريكية على تعزيز الأنشطة الشعبية عن طريق المنظمات التطوعية الخاصة وقامت بزيادة الاتصالات الثقافية والتعليمية والعسكرية بين الحكومتين بهدف تقوية

علاقاتها مع الحكومة الساندينستية وأبعادها عن التوجه الى كوبا[٢٤].

دخلت إدارة الرئيس كارتر – في الأشهر الثمانية عشر الأخيرة من منصبه– والكونغرس في جدال حاد بشأن السياسة الأمريكية تجاه نيكاراغوا ، مع التركيز على حزمة المساعدات ذات الـ (٧٥) مليون دولار واتفق كبار المسؤولين في إدارة كارتر وكبار أعضاء الكونغرس أثناء النقاش، وكشرط مسبق للإفراج عن أموال المساعدات المقدرة بـ (٧٥) مليون دولار ، أن يقوم الرئيس بالتحقق بنفسه كل ثلاثة أشهر من أن نيكاراغوا لا تقدم الدعم للحركات الثورية في البلدان الأخرى[٢٥].

وافق الكونغرس في ٩ أيلول ١٩٨٠ على تقديم (٧٥) مليون دولار كمساعدة إلى نيكاراغوا ، بشرط اخذ تعهد منها " الا تتعاون أو تؤوي أي منظمة إرهابية دولية ، أو تساعد أو تحرض أو تدعم أعمال العنف أو الإرهاب في البلدان الأخرى"[٢٦]. ويتم إنهاء هذه المساعدات في حال وجد الرئيس الأمريكي أن حكومة نيكاراغوا تساعد أعمال العنف أو تحرض عليه في أي بلد آخر[٢٧].

واقترحت وكالة المخابرات الأمريكية CIA تكثيف برنامج عملها السري في نيكاراغوا ، مما يعني توفير أموالاً إضافية ليصل إجمالي مبلغ السنة المالية ١٩٨١ إلى (١.٧) مليون دولار، ويتم استيعاب المبلغ المذكور من ميزانية CIA المعدلة للسنة المالية ١٩٨١ بهدف مساعدة العناصر المعتدلة في نيكاراغوا على مقاومة محاولات الجماعات الشيوعية المدعومة من كوبا وغيرها من الجماعات الشيوعية الأخرى لتعزيز سلطتها، إذ إن التطورات الأخيرة في نيكاراغوا تشير إلى أن القوى الديمقراطية المعتدلة ربما تشارك في صراع خطير من أجل البقاء ، لذا رفعت الحكومة الأمريكية ميزانية السنة المالية ١٩٨١ إلى (١.٧) مليون دولار [٢٨].

أكدت جماعة الساندينست أثناء لقائهم بالسفير الأمريكي في نيكاراغوا أن الحكومة الساندينستية لديها سياسة رسمية تتمثل في عدم إشراك نفسها في دعم العصابات السلفادورية ، على الرغم من تعاطفهم مع قضيتها، لكن السفير أبلغهم أن لديه معلومات تشير بوضوح إلى وجود عمليات دعم سرية تقوم بها نيكاراغوا ، وذلك يتعارض مع سياسة بلاده الرسمية، ولهذا لابد لها من التوقف، وإذا لم يحدث ذلك بسرعة كبيرة ، سيتم إنهاء مساعدة أمريكا لنيكاراغوا ومطالبتها بسداد الأموال، الأمر الذي سيؤثر على اقتصادها وعلى علاقاتها الثنائية مع واشنطن، لاسيما وأن المسؤولين الأمريكيين قد أظهروا استعداداً لبذل جهود كبيرة لإقامة علاقات بناءة مع حكومة نيكاراغوا، لذا يتوجب عليها الحفاظ على تلك العلاقة عن طريق إيقاف مساعدة المتمردين السلفادوريين وعدم السماح للكوبيين باستخدام أراضيها [٢٩].

أكدت حكومة نيكاراغوا للسفير الأمريكي مرة أخرى تمسكها بمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للبلدان الأخرى، وعدم السماح باستخدام أراضيها لنقل الأسلحة إلى دول ثالثة، وأنها سخرت جميع مواردها المادية والبشرية للقيام بمسح أراضي البلاد وحدودها للتأكد من عدم حدوث أي إجراءات أو عمليات تنتهك المبادئ المذكورة أعلاه، وأكدت رغبتها في المحافظة على الاحترام المتبادل بين البلدين(٣٠). لكن التقارير الاستخباراتية الأمريكية أفادت بتدفق الأسلحة من نيكاراغوا إلى المقاتلين في السلفادور ونتيجة لذلك علق الرئيس الأمريكي كارتر المساعدة الاقتصادية قائلاً: " لم يكن لدي بديل سوى قطع المساعدات عن الساندينيست قبل أن أغادر منصبي"(٣١) ، لأنه كان هناك دليل واضح على أن الساندينستيين كانوا يقدمون المساعدة للثوريين في السلفادور ، وكان ايقاف المساعدات هو الخطوة الأولى في تفكيك العلاقات مع نيكاراغوا التي حاول الرئيس كارتر الحفاظ عليها لمدة (١٨) شهراً ، وتعليق المساعدات فقط بدلاً من إلغائها يعني أن الرئيس كارتر ترك الباب مفتوحاً أمام إمكانية استئنافها في حال أوقفت نيكاراغوا دعمها للمقاتلين السلفادوريين(٣٢).

أتخذت العلاقات بين البلدين منحى آخر بعد إيقاف المساعدة اذ لجأت الحكومة الأمريكية إلى إتباع أساليب جديدة مع نيكاراغوا تمثلت في الحرب الاقتصادية ودعم جماعات مسلحة معارضة لحكومتها ، بهدف إضعاف الحكومة الساندينستية وإنهاء حكمها.

العقوبات الاقتصادية الأمريكية ضد نيكاراغوا

انصب اهتمام الرئيس الأمريكي رونالد ريغان Ronald Reagan (١٩٨١- ١٩٨٩) بعد توليه الرئاسة على محاربة موجة التوسع السوفيتي ، ووضعت إدارته إستراتيجية قائمة على مساعدة التمردات المعادية للسوفييت في العالم الثالث – من أفغانستان إلى نيكاراغوا – بهدف الإطاحة بالأنظمة الشيوعية، ونضجت تلك الأستراتيجية في الأعوام التالية لحكمه(٣٣).

بعد يومين من تنصيب الرئيس ريغان أوصى وزير الخارجية الأمريكية ألكساندر هيغ Alexander Haig بأن يعيد الرئيس تأكيد تعليق المساعدات الاقتصادية لنيكاراغوا ، ووافق الرئيس ريغان على ذلك ، وبعد أسبوعين من ذلك ، أعلنت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USA AID) عن تأخير شحنة من القمح بقيمة(٩.٦) مليون دولار إلى نيكاراغوا لحين تراجعها عن دعم المتمردين السلفادوريين ، وكان الجمهوريين في الكونغرس قد أبدوا معارضتهم الشديدة لحزمة المساعدات النيكاراغوية التي أقرها الرئيس كارتر في السابق، وأكد الحزب الجمهوري في منهاجه إلى إنهائها ، لكن سفير الولايات المتحدة في نيكاراغوا لورانس بيزولو – أحد مهندسي

استراتيجية الرئيس كارتر المتمثلة في جذب الساندينستيين بمساعدة اقتصادية – لم يكن راغباً في الاستسلام بسهولة، وأشار إلى أن الدمج بين الضغط الدبلوماسي والتهديد بقطع المساعدات الاقتصادية التي كانت نيكاراغوا بأمس الحاجة إليها يمكن أن يقنع الساندينستيين بتقليص دعمهم المادي للمقاتلين السلفادوريين، لكن إذا ما توقفت المساعدات الأمريكية بالفعل ، فلن يكون للساندينستيين عند إذ أي حافز للحد من دورهم في السلفادور أو الحفاظ على سياسة محلية معتدلة ، نجح لورانس بيزولو في إقناع الرئيس ريغان وألكساندر هيغ بتأجيل الإيقاف النهائي للمساعدات لمدة (٣٠) يوماً فيما قامت واشنطن بتوضيح شروطها للساندينستيين[٣٤]. أي افهام الحكومة الساندينستية بأن تقديم المساعدات مرتبط بمدى تجاوبها مع الحكومة الأمريكية وتنفيذ رغبتها في إيقاف دعم الجماعات المعارضة في السلفادور.

تضاعفت مخاوف الرئيس ريغان بشأن الدعم الأجنبي لقوات حرب العصابات اليسارية في أمريكا الوسطى، ففي شباط ١٩٨١ ،أي بعد شهر من قيام الجبهة المعارضة في السلفادور جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني Farabundo Martí National Liberation Front بشن هجوماً كبيراً على الجيش السلفادوري ، أصدرت وزارة الخارجية "ورقة بيضاء" تفيد بأن كوبا ودولاً شيوعية أخرى ادت دوراً رئيسياً في تسليح المتمردين السلفادوريين ولاسيما نيكاراغوا التي كانت مركزاً لأسلحة المتمردين السلفادوريين ، كما أتهم وزير الخارجية الأمريكي ألكساندر هيغ الحكومة الساندينستية بتصدير الإرهاب إلى السلفادور[٣٥].

اجتمع كبار المسؤولين الأمريكيين في منتصف أذار ١٩٨١ لمراجعة امتثال نيكاراغوا لمطالب واشنطن وسعى المتشددون في الإدارة الجديدة إلى التنصل من استراتيجية لورانس بيزولو ، واستبدالها بسياسة العداء تجاه نيكاراغوا، ودعوا تحت قيادة مستشار الأمن القومي ريتشارد ألينRichard Allen إلى وقف دائم للمساعدات المقدمة إلى نيكاراغوا ،على الرغم من إن تقارير المخابرات الأمريكية أشارت إلى أن تدفق الأسلحة إلى السلفادور قد توقف ، لكنهم فسروا ذلك على إنه "مؤقت" ، نتيجة لانخفاض احتياجات المقاتلين اللوجستية[٣٦]. وعلى أثر ذلك أعلن الرئيس ريغان في نيسان ١٩٨١ إنهاء المساعدات الاقتصادية لنيكاراغوا بشكل دائم بسبب تورطها في دعم المتمردين السلفادوريين [٣٧]. لكن الحكومة الساندينستية نفت من جهتها أن يكون لها دور أو مشاركة في احداث السلفادور، ووصفت التهم الأمريكية بالأكاذيب وإن هدفها من ذلك إعطاء ذريعة للكونغرس الأمريكي لتقديم الدعم لعمليات التجنيد في السلفادور[٣٨].

واجه هذا القرار اعتراض من بعض نواب الكونغرس الأمريكي ومنهم توم هاركين Tom Harkin الذي وصفه بأنه خطراً للغاية مبيناً ان هناك عدد من الاشخاص في الإدارة الأمريكية

يهدفون إلى خلق الفوضى الاقتصادية في نيكاراغوا ، وحذر هاركين بأن قطع المساعدات يعد الخطوة الأولى في عملية زعزعة الاستقرار النيكاراغوي ، وهو يشبه ما قامت به وكالة المخابرات المركزية (CIA) في جمهورية الدومينيكان وغواتيمالا وشيلي ، مؤكداً إن الهدف الحقيقي لهذه السياسة هو قلب ثورة نيكاراغوا ، وقد أثبتت الأحداث أنه كان محقاً ، ففي إدارة الرئيس ريغان الأولى ، كان المسؤولون منقسمون إلى حد ما حول الهدف النهائي للعقوبات الاقتصادية الأمريكية والدعم شبه العسكري لقوات الكونترا [٣٩]، فقد سعى "المتشددون" ، مثل مستشار الأمن القومي ريتشارد ألين ، وخليفته ويليام كلارك William Clark، ومدير وكالة الاستخبارات المركزية ويليام كيسي William Casey، منذ البداية إلى خلع حكومة الساندينيستا ، أما "البراغماتيون pragmatists " مثل رئيس الأركان جيمس بيكر James Baker ووزير الخارجية جورج شولتز George Shultz، شككوا في أن يكون للكونترا القدرة على الإطاحة بنظام نيكاراغوا ، لكنهم مع ذلك دعموا سياسة ريغان العدائية باعتبارها شكل من أشكال الدبلوماسية القسرية المتبعة لإجبار الساندينستيين على تقديم تنازلات كبيرة لواشنطن فيما يتعلق بسياساتهم الداخلية والخارجية [٤٠].

أقترح مساعد وزير الخارجية الأمريكية توماس إندرز Thomas Enders في آب ١٩٨١ عقد معاهدة عدم اعتداء مع نيكاراغوا ومطالبة الكونغرس بتجديد المساعدات الاقتصادية ، في محاولة لحثها على تخفيف سياستها الخارجية وتقليص روابطها بالاتحاد السوفيتي ، وبالمقابل توقعت الولايات المتحدة أن تتوقف الحكومة الساندينستية عن تدريب وتزويد المقاتلين السلفادوريين ، لكن مبادرة توماس إندرز فشلت لسببين أولهما: معارضة المتشددين في الإدارة الأمريكية أمثال ويليام كيسي ووزير الدفاع كاسبار وينبرجر Kaspar Weinberger وسفير الأمم المتحدة جان كيركباتريك Jan Kirkpatrick وويليام كلارك (مستشار وزارة الخارجية وصديق الرئيس ريغان) وغيرهم لتلك المبادرة ، إذ عمل هذا "الطرف الحربي" على وقف التسوية ، لأن ذلك سينهي أي أمل في استعادة نيكاراغوا من الشيوعية، وثانيهما: رفض الحكومة الساندينستية لذلك المقترح وتشكيكها في صدق نية الحكومة الأمريكية مشيرة إلى أن مبادرتها ماهي الا وعود هدفها تبديد مخاوف الساندينستيين إزاء السياسة الأمريكية، وفي النهاية انهارت المبادرة الدبلوماسية وتغلب رأي " الطرف الحربي" على رأي الدبلوماسيين [٤١].

قامت الحكومة الأمريكية تطبيقاً لإعلانها قطع المساعدات ، بإلغاء شحنة القمح المقدرة بـ(٩.٦) مليون دولار – التي أعلن عن تأخيرها سابقا– وألغت (١٥) مليون دولار من حزمة مساعدات كارتر البالغة(٧٥) مليون دولار ، باستثناء بضعة ملايين من الدولارات المخصصة

لخصوم الساندينستيين في القطاع الخاص، لكن نيكاراغوا عوضت ذلك في غضون أسابيع قليلة عن طريق الاتحاد السوفياتي الذي زودها بـ (٢٠) ألف طن من القمح لتعويض الشحنة الأمريكية الملغاة ، فيما قدمت كوبا (٦٤) مليون دولار كمساعدات فنية لها[٤٢].

اتخذت حكومة واشنطن اجراءات أخرى ؛ ففي منتصف عام ١٩٨١ اتبعت أسلوب منع الائتمان التجاري أي الضغط على البنوك التجارية الخاصة ووكالات الإقراض متعددة الأطراف مثل البنك الدولي وبنك التنمية للبلدان الأمريكية لمنع تقديم قروض جديدة إلى نيكاراغوا ،إذ كان سوموزا قد ترك بلاده مثقلة بـ(١,٦) مليار دولار من الديون الخارجية منها (٧٦٠) مليون دولار مستحقة الدفع للمصارف الخاصة ، وقد وافق الساندينستيون على دفع كل تلك الديون على أمل الإبقاء على خطوط الائتمان مفتوحة للحصول على قروض جديدة ،وكانت البنوك الخاصة على استعداد لإعادة جدولة ديون نيكاراغوا بشروط مؤاتية للحكومة النيكاراغوية ، لكن الحكومة الأمريكية احبطت تلك القروض[٤٣]، وذلك باضافة نيكاراغوا ضمن ما سمي بـ " قائمة التنفيذ " أي البلدان التي رفضت واشنطن منحهم القروض وشملت القائمة أيضاً بلدان أخرى مثل كوبا وفيتنام وافغانستان ، كما اعتمد الرئيس ريغان سياسة التصويت ضد القروض المصرفية المقدمة لنيكاراغوا، وكان التصويت في البنوك متعددة الأطراف يستند إلى المساهمة المالية لكل بلد كأكبر مساهم في جميع البنوك ، وتتمتع الولايات المتحدة بطبيعة الحال بنفوذ كبير، ولهذا نجحت في التأثير على دولتي شيلي والأرجنتين لمساعدتها في حجب قرض لنيكاراغوا في تشرين الثاني١٩٨١ من بنك التنمية للبلدان الأمريكية بقيمة (٣٠,٧) مليون دولار مقابل(٥٠) من قوارب الصيد ،إذ سيطرت تلك الدول الثلاث على عدد كاف من الأصوات لمنع ذلك القرض ، مما دفع نيكاراغوا إلى سحب طلبها، وبحسب ما ذكره أحد المسؤولين الأمريكيين ان سبب معارضة واشنطن القرض لأنه "واجهنا مشكلة سياسية شاملة" مع نيكاراغوا، وعلى الرغم من أن أحداً لم يشك في أن دوافع واشنطن كانت سياسية ، إلا أن إدارة البنك لم تستطع القول ذلك صراحة لأن مواثيق جميع البنوك المتعددة الأطراف تحظر استخدام المعايير السياسية في اتخاذ القرارات المتعلقة بالقروض، وبالتالي كان على ممثلي الولايات المتحدة في البنوك أن يجادلوا ، على الرغم من الأدلة ، على أن القروض كانت غير سليمة اقتصادياً وإقناع مدراء البنوك بعدم تقديم القروض لنيكاراغوا ، كما استخدمت الحكومة الأمريكية حق النقض الفيتو لانهاء قرضين بشروط ميسرة لنيكاراغوا اولهما كان في كانون الثاني ١٩٨٢ عندما منعت قرضاً صغيراً بقيمة (٥) مليون دولار ، والآخر كان في عام ١٩٨٣ إذ استخدم الفيتو الأمريكي لانهاء قرض بقيمة (٢,٢) مليون دولار من البنك الاسلامي للتنمية وهو عبارة عن تسهيلات "قروض ميسرة" قدمت أموالاً

بشروط ميسرة ، وكانت الموافقة على القرض يتطلب موافقة أغلبية الثلثين وكان ذلك غير ممكن في ظل سيطرة الولايات المتحدة على ٣٥ ٪ من أسهم التصويت . وفي أوائل عام ١٩٨٣، خفضت حكومة الولايات المتحدة تصنيف الجدارة الائتمانية لنيكاراغوا من "دون المستوى المطلوب" إلى "الشك" ، مما زاد من تثبيط قروض البنوك الخاصة، على الرغم من أن نيكاراغوا كانت تفي بجدول مدفوعاتها للديون في ذلك الوقت(٤٤).

تقدمت نيكاراغوا في عام ١٩٨٤ بطلب قرض بقيمة (٥٨) مليون دولار من بنك التنمية الآسيوي لمساعدة صغار المزارعين من القطاع الخاص ، وقد وافقت لجنة الإدارة الوسطى بالبنك على القرض في تشرين الأول ١٩٨٤ ، ووافقت عليه لجنة مراجعة القروض التابعة للإدارة العليا في ١٧ تشرين الثاني وكل ما تبقى هو أن يتم وضع القرض على جدول أعمال مجلس الإدارة ، لكن رئيس البنك أنطونيو أورتيز مينا Antonio Ortiz Mena لم يفعل ذلك ، بحجة إن القرض كان لايزال قيد المراجعة من قبل الموظفين الفنيين بالبنك ،إلا إن الحقيقية تكمن في معارضة واشنطن له ، ففي ٣٠ كانون الثاني ١٩٨٥ كتب وزير الخارجية شولتز إلى أورتيز معرباً عن معارضة الإدارة الأمريكية القوية لمنح أي قروض لنيكاراغوا "إن نيكاراغوا ليست جديرة بالائتمان" وذكر أيضاً: " إن الأموال المتلقاة من البنك ستخفف من الضغوط المالية على حكومة [نيكاراغوا] ويمكنها تحرير الأموال الأخرى التي يمكن استخدامها للمساعدة في توطيد النظام الشيوعي وتمويل عدوان نيكاراغوا على جيرانها ..." (٤٥) ، وحذر شولتز مدير البنك أورتيز من رد فعل الكونغرس الأمريكي والرأي العام في حال تمت الموافقة على قرض نيكاراغوا، وبهذا فشلت في الحصول على القرض نتيجة ضغط الحكومة الأمريكية على اعضاء أمريكا اللاتينية في البنك، وقد أشار التقرير الذي أعده موظفو البنك الدولي بشكل سري عن نيكاراغوا إلى أنه لايمكن تقديم قروض بشروط ميسرة إلى نيكاراغوا نظراً لأن الولايات المتحدة الأمريكية كانت تملك مايكفي من الأصوات لاستخدامها في الاعتراض عليها من جانب واحد، إذ كان ضغط واشنطن على البنوك متعددة الأطراف فعالاً للغاية (٤٦).

أما فيما يتعلق بجانب التجارة النيكاراغوية فقد تأثرت كثيراً أيضاً بسبب السياسة الأمريكية، ففي تشرين الأول ١٩٨٢ تخلت شركة Standard Fruit الأمريكية عن التزامها بتسويق صادرات الموز من نيكاراغوا (٤٧). وفي حزيران ١٩٨٣، عندما أدى توتر العلاقات بين البلدين إلى قيام نيكاراغوا بطرد ثلاثة دبلوماسيين أمريكيين، ردت واشنطن بطرد ٢١ دبلوماسياً من نيكاراغوا وإغلاق جميع قنصلياتها الست في الولايات المتحدة الأمريكية، مما ترك تأثيراً كبيراً على صعوبة إجراء الاتصالات بين رجال الأعمال الأمريكيين وممثلي التجارة في نيكاراغوا ، وزاد

من تقييد العلاقات التجارية بين البلدين [٤٨].

وخفضت الحكومة الأمريكية في عام ١٩٨٣ كميات السكر المستوردة من نيكاراغوا بنسبة ٩٠ ٪ ، إذ كانت نيكاراغوا تصدر حوالي (١٥.٦) مليون دولار من السكر إلى واشنطن سنوياً ، وتحصل على سعر إضافي قدره (١٧) سنتاً / ليرة تقريباً ، أي ما يعادل ثلاثة أضعاف سعر السوق العالمي، وكان سبب خفض النسبة ، وفقاً لما ذكره البيت الأبيض ، هو تقليل الموارد المتاحة لنيكاراغوا لمنع استخدامها في أعمال التخريب والعنف المتطرف، لكن الحقيقة تكمن في طمأنة حلفاء الولايات المتحدة في أمريكا الوسطى من العداء الثابت للولايات المتحدة تجاه نيكاراغوا ، وقد احتجت نيكاراغوا لدى مؤتمر الأمم المتحدة السادس للتجارة والتنمية المعقود في العام ذاته ، على تلك الإجراءات، فأصدر المؤتمر قراراً – حظي بتصويت الأغلبية – يدين العقوبات الاقتصادية ضد البلدان المتخلفة من قبل الدول المتقدمة، كما اشتكت نيكاراغوا أيضاً من تخفيض حصة السكر الذي عدته انتهاكاً لالتزامات الولايات المتحدة بموجب اتفاقية الجات (GATT)[٤٩] ، وفي أذار ١٩٨٤ استجابت لجنة اتفاقية الجات (GATT) للشكوى وطلبت من الولايات المتحدة الأمريكية "الاستعادة السريعة" لحصة نيكاراغوا، لكن واشنطن تجاهلت الحكم، وكانت الخطوة التالية في الحرب الاقتصادية المتصاعدة هي فرض حظر تجاري كامل على نيكاراغوا [٥٠].

أراد المتشددون في وزارة الدفاع ، ووكالة الاستخبارات المركزية ، ومجلس الأمن القومي فرض حظر تجاري شامل ، لكن وزارتي التجارة والخزانة عارضتا ذلك كونه ينتهك اتفاقية الجات ويضر بعلاقات الحكومة الأمريكية مع حلفائها في أمريكا اللاتينية وأوروبا، وأبدت وزارة التجارة قلقها إزاء تلك الخطوة التي ستلحق ضرراً بسمعة واشنطن كشريك تجاري غير موثوق به مما يلحق الضرر بجهود الحكومة الأمريكية الرامية لتوسيع تجارتها مع الصين والبلدان الأخرى ، كما إن بعض مسؤولي الإدارة كانوا يعتقدون أن الحظر سيكون له نتائج عكسية، لأنه من غير المحتمل انضمام دول أخرى إلى الحظر الأمريكي المفروض على نيكاراغوا ، لذا سيكون التأثير على الحكومة الساندينستية ضئيلاً، ويمكن للساندينيست أن يستخدموا الحصار كذريعة لإلقاء اللوم على ما تعانيه بلادهم من مشاكل اقتصادية على الولايات المتحدة ، كانت هذه الحجج كافية طوال عامي ١٩٨٣و١٩٨٤ للوقوف بوجه مطالب المتشددين في فرض الحظر ، لكن بعد أن حظر مجلس النواب المزيد من التمويل لحرب كونترا في عام ١٩٨٤ ،وهو ما سنأتي على ذكره لاحقا، وهُزمت جهود ريغان الأولية لاستئنافه في عام ١٩٨٥ ، كانت الإدارة بحاجة إلى اتخاذ إجراءات سريعة لطمأنة دولة هندوراس بأن الولايات المتحدة الأمريكية لن تتراجع عن التزامها

تجاه حلفائها ، ففرض حظر تجاري أمر يمكن القيام به على الفور [٥١].

علاوة على ما تقدم إن تطور علاقات نيكاراغوا العسكرية والأمنية الوثيقة مع كوبا والاتحاد السوفياتي كانت سبباً آخر في إقدام الحكومة الأمريكية على إعلان فرض الحظر التجاري ، إذ قام دانييل أورتيغا بزيارة إلى موسكو في نيسان ١٩٨٥ وتسلم من الاتحاد السوفياتي بنهاية الشهر طائرات هليكوبتر إضافية من طراز MI-8/17، فضلا عن إلقاء القبض على عملاء لنيكاراغوا في هندوراس اعترفوا بتقديمهم المساعدة لمتمردي هندوراس ،وتسليم ألمانيا الشرقية في نيسان ١٩٨٥ شحنة كبيرة من معدات النقل العسكرية إلى نيكاراغوا ، ورفض قادة نيكاراغوا أي حوار مع المعارضة الديمقراطية عن طريق الكنيسة ، إذ عدت الولايات المتحدة نشاطات نيغاراغوا تلك تهديداً لأمن المنطقة ، وللأمن القومي للولايات المتحدة الأمريكية وسياستها الخارجية، وعلى إثر ذلك أصدر الرئيس رونالد ريغان في ١ أيار ١٩٨٥ قانوناً حظر فيه التجارة وبعض المعاملات الأخرى مع نيكاراغوا بموجب قانون القوى الاقتصادية الدولية الطارئة وقانون الطوارئ الوطني[٥٢]، إذ تم بموجبه حظر جميع الواردات إلى الولايات المتحدة من السلع والخدمات ذات الأصل النيكاراغوي، وحظر جميع الصادرات من الولايات المتحدة من البضائع إلى نيكاراغوا ، باستثناء تلك الموجهة للمقاومة الديمقراطية المنظمة ، والمعاملات المتعلقة بها، كما حظر النقل بواسطة شركات النقل الجوي في نيكاراغوا من وإلى الولايات المتحدة الأمريكية. فضلاً عن ذلك ، تم حظر السفن المسجلة في نيكاراغوا من الدخول إلى موانئ الولايات المتحدة والمعاملات المتعلقة بها، على أن تطبق المحظورات المنصوص عليها من تاريخ ٧ أيار ١٩٨٥ وإرسالها إلى الكونغرس ونشرها في السجل الفيدرالي ، بشرط أن لا يعتبر الرئيس فرض هذه العقوبات بديلاً عن المساعدة الأمريكية للمعارضة الديمقراطية وطالب في الوقت نفسه نيكاراغوا بإنهاء علاقتها العسكرية الواسعة مع كوبا والكتلة السوفيتية ونقل أفرادها العسكريين والأمنيين ، ووقف تراكم الأسلحة الضخم والمساعدة في إستعادة التوازن العسكري الإقليمي ، واحترام التعددية الديمقراطية ومراعاة الحقوق السياسية والإنسانية الكاملة في نيكاراغوا [٥٣].

كما سلمت وزارة الخارجية الامريكية أشعاراً رسمياً في ١ أيار ١٩٨٥ إلى سفارة نيكاراغوا في واشنطن بانهاء معاهدة الصداقة والتجارة والملاحة (Friendship, Commerce and Navigation FCN) بين الولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية نيكاراغوا – الموقعة في ماناغوا في ٢١ كانون الثاني ١٩٥٦– على أن تصبح سارية المفعول بعد سنة واحدة من تاريخ هذه المذكرة ، رداً على السلوك العدواني لحكومة نيكاراغوا في أمريكا الوسطى وجهودها المستمرة للعبث في أمن الدول المجاورة لها ، مما شكل تهديداً للأمن الإقليمي والأمريكي بشكل يتعارض

مع العلاقات التجارية الطبيعية بين البلدين [٥٤].

واجه قرار فرض الحصار رد فعل موحد من حلفاء الولايات المتحدة واتسم بالسلبية ، إذ انتقدها المشاركون في القمة الاقتصادية- المعقودة في أيار ١٩٨٥ في بون في المانيا- ووصفوها بأنها تأتي بنتائج عكسية وحذروا من أنها ستزيد التوترات الإقليمية، وكان من بين حلفاء المحيط الأطلسي ممن عارضوا الحظر بشكل علني المملكة المتحدة وألمانيا وإسبانيا والبرتغال وأكدوا عزمهم على مواصلة التجارة مع نيكاراغوا، وقامت كلاً من كندا وفرنسا وإيطاليا والسويد وهولندا بتقديم ائتمانات تجارية جديدة إلى نيكاراغوا لتعويض آثار الحصار. كانت ردود الفعل هذه انتكاسة كبيرة للجهود الدبلوماسية التي بذلتها واشنطن لمدة عامين لإقناع حلفائها الأوروبيين بخفض مساعداتهم، ووصفت المكسيك الحظر التجاري بأنه "إكراه اقتصادي" ، ثم تراجعت عن قرارها السابق- المتعلق بوقف بيع نفط نيكاراغوا عن طريق الائتمان - وهو قرار سعت واشنطن لمدة عامين لحمل المكسيك على اتخاذه ، كما واجه الحصار انتقاد كلاً من كولومبيا وفنزويلا ، اللتان كانتا تحاولان التوصل إلى تسوية دبلوماسية لإنهاء حرب الكونترا ، وفي أيار ١٩٨٥ ، أثناء اجتماع للنظام الاقتصادي لأمريكا اللاتينية (SELA) ، أيدت جميع حكومات أمريكا اللاتينية قراراً يدعوا الولايات المتحدة الأمريكية إلى رفع الحصار وحث أعضاء SELA على اتخاذ إجراءات لمواجهة آثار الحصار، وتبنى المجلس الدائم لمنظمة الدول الأمريكية قراراً مماثلاً، ودعت الدول الـ ١٣ في الجماعة الكاريبية واشنطن أيضاً إلى إنهاء الحصار، وقد صوت مجلس الأمن بأغلبية ١١ صوتاً مع امتناع ثلاثة عن التصويت لصالح قرار ينتقد الحصار،وفي الجمعية العامة ، صدر قرار مماثل برعاية نيكاراغوا والمكسيك وبيرو والجزائر بأغلبية ٨٤ صوتاً مقابل ٤ أصوات وامتناع ٣٧ عضواً عن التصويت [٥٥].

لجأت الولايات المتحدة الى اسوب آخر تمثل في استخدام قوات الكونترا لتخريب اقتصاد نيكاراغوا إذ كان الاقتصاد هدفاً رئيساً على الرغم من تأكيدات وكالة المخابرات المركزية الأمريكية للكونغرس بأن المنشآت العسكرية وحدها من ستتعرض للهجوم ، لكنها لم تلتزم بذلك ، إذ قامت قوات الكونترا بمهاجمة المزارع والقرى بدلاً من المواقع العسكرية الساندينستية وعلى طول الحدود مع هندوراس، مما قلص الإنتاج الزراعي بشكل كبير فضلاً عن أعمال أخرى قامت بها تلك القوات سنأتي على ذكرها لاحقاً [٥٦].

تشكيل قوات الكونترا ودورها في مقاومة الساندينست

شكلت الاصلاحات الجذرية التي قامت بها الحكومة الساندينستية وتنفيذها برنامج ثوري شامل تهديداً لأمن الولايات المتحدة ومصالحها فدفعها ذلك إلى التعاون مع الطبقة التي كانت

مستفيدة من النظام السابق والتي فر البعض منهم الى هندوراس والبعض الآخر الى الولايات المتحدة لمواجهة النظام الثوري الجديد ، وكان أعضاء بارزون في الحرس الوطني وأفراد من أسرة سوموزا والجماعات التي تضررت مصالحها بشدة من الإصلاحات الثورية قد نظموا أنفسهم كقوات معادية للثورة عرفت بقوات الكونترا، وخططوا بمساعدة الولايات المتحدة وهندوراس لزعزعة استقرار نظام الحكم الجديد، كما حظيت القوة المعادية للساندينيست بتأييد الفئات المعارضة داخل نيكاراغوا بسبب تعاون النظام الساندينستي مع كوبا والبلدان الاشتراكية الأخرى والذين لديهم خلافات أيديولوجية مع النظام الثوري(٥٧).

شنت الحكومة الأمريكية حملة دعائية عنيفة ضد نيكاراغوا بغية إعطاء مبرراً لسياستها في دعم مُعارضي الكونترا في الوقت الذي سبق اعلانها عن العملية شبه العسكرية ، ركزت هذه الحملة على الانتهاكات المزعومة لحقوق الإنسان من قبل نظام الحكم الساندينستي ، ووجود حشد عسكري سوفييتي – كوبي في نيكاراغوا (٥٨)، فضلاً عن استمرار نيكاراغوا بدعم جبهة فارابوندو في السلفادور وفشل المحاولات الدبلوماسية لثنيها عن ذلك مما أعطى مبرراً للرئيس ريغان لتقديم الدعم لقوات الكونترا بغية قمع الساندينيست وتسليح المقاتلين السلفادوريين(٥٩).

اتخذت الحكومة الأمريكية قرارها بدعم قوات الكونترا في أذار ١٩٨١عندما أجتمع مدير وكالة المخابرات المركزية الأمريكية (CIA) ويليام كيسي ووزير الخارجية ألكساندر هيغ ومستشار الأمن القومي ريتشارد ألين ووزير الدفاع كاسبار وينبرجر وسفير الأمم المتحدة جان كيركباتريك وأعدوا خطة لدعم جماعات المعارضة المحلية في نيكاراغوا والقوات المناهضة للساندينستيين المتجمعة في هندوراس، مع برنامج سري بقيمة ١٩.٥ مليون دولار ، أذن به الرئيس ريغان في أوائل أذار(٦٠). وفي تشرين الثاني ١٩٨١ أبلغ وزير الخارجية الأمريكي ألكساندر هيج أعضاء الكونغرس أن نيكاراغوا أصبحت تشكل دولة قوية تهدد المصالح الأمريكية وانه لا يستبعد التدخل العسكري المسلح ضدها (٦١).وفي كانون الأول ١٩٨١ ، سمح ريغان لوكالة المخابرات المركزية الأمريكية (CIA) بالبدء في تدريب قوات الكونترا وتزويدهم بالأسلحة بشكل سري(٦٢).

قامت (CIA) بتقديم الدعم والتدريب والمشورة لقوات الكونترا في بادئ الأمر عن طريق الجيشين الأرجنتيني والهندوراسي ومن ثم إلى قوات الكونترا بشكل مباشرة (٦٣). إذ قامت الحكومة الأمريكية بتدريب المعارضين على أراضي هندوراس ، وتمويل (٩٠٠٠) من مقاتلي الحرب المناهضين للحكومة الموجودين داخل نيكاراغوا ، والقيام برحلات استطلاعية لمساعدة هؤلاء المقاتلين ، وإجراء مناورات بحرية قبالة ساحل نيكاراغوا لهذا الغرض(٦٤).

أجاز الرئيس ريغان في كانون الأول ١٩٨١ خطة بقيمة(١٩) مليون دولار لوكالة

المخابرات المركزية الأمريكية للقيام بعمليات شبه العسكرية والإرهابية ضد نيكاراغوا، تكمن هذه الخطة في شن هجمات إرهابية تحمل اسم "عيد الميلاد الأحمر" في منطقة الحدود الشمالية الشرقية النائية في نيكاراغوا ، وفي كانون الثاني ١٩٨٢ نفذت الوكالة الهجوم بتفجير مصفاة لتكرير النفط ومصنعاً للأسمنت – المصنع الوحيد في نيكاراغوا – واغتيال أحد قادة الساندينيست وهو ليتيسيا هيريرا Leticia Herrera ،وشهد شهر شباط ١٩٨٢ زيادة النشاط الاستخباراتي للطائرات والسفن ضد نيكاراغوا ، كما جرت في الشهر نفسه مفاوضات سرية بين وزير الدفاع النيكاراغوي كاسبار وينبرجر ونظيريه الهندوراسي والكولومبي لإنشاء قواعد أمريكية تعزز الوجود الأمريكي في المنطقة ، وبلغ عدد هجمات قوات الكونترا مابين شهري آذار وحزيران ١٩٨٢ (١٠٦) هجمة ضد نيكاراغوا ، شملت تخريب الجسور وضرب المستودعات وحرق المحاصيل الزراعية ، وعمليات قنص لجنود الساندينيستا، وفي ظل تزايد هجمات الكونترا ، جرت في تموز ١٩٨٢ مناورات عسكرية أمريكية – هندوراسية مشتركة بالقرب من الحدود الشمالية الشرقية النائية في نيكاراغوا، وقامت الطائرات الأمريكية بنقل كتيبة من القوات الهندوراسية مع المعدات العسكرية إلى قاعدة جديدة في المنطقة الحدودية[٦٥].

افتضح أمر التدخل الأمريكي السري في دعم قوات الكونترا وتسبب في انتقاد شديد في الكونغرس ، وقد اعترف ريغان بالدور الأمريكي في ذلك ، لكنه أصر على أن السبب وراء مساعدة الكونترا هو الضغط على حكومة ساندينيستا للقيام بالإصلاح وإجراء الانتخابات [٦٦]. وقد بدأ اعضاء الكونغرس منذ أذار ١٩٨٢ باستخدام صلاحيات المؤسسة الرقابية لبدء محاولات تقييد السياسة الأمريكية ، وصدر مايعرف بتعديل بولاند الأول الذي قدمه رئيس لجنة الاستخبارات في مجلس النواب إدوارد بولاند Edward Poland ، ووقعه الرئيس ريغان في ٢١ كانون الأول ١٩٨٢[٦٧]. ونص التعديل على أنه لا يمكن استخدام الأموال من قبل وزارة الدفاع أو وكالة المخابرات المركزية " لتقديم معدات عسكرية أو تدريب عسكري أو مشورة أو أي دعم آخر للأنشطة العسكرية لغرض الإطاحة بحكومة نيكاراغوا أو التحريض على الاعمال العسكرية بين نيكاراغوا وهندوراس"[٦٨].

فسرت إدارة الرئيس ريغان تعديل بولاند تفسيراً ضيقاً بإقتصاره على وكالة المخابرات المركزية فقط ، مما يعني أمكانية قيام مجلس الأمن القومي الأمريكي بتوجيه التمويل لمتمردي الكونترا، وبناءً على ذلك استخدم بعض مسؤولي الأمن القومي الأموال غير المخصصة التي ينفقها مجلس الأمن القومي الأمريكي للتحايل على التعديل، كما إن المحاكم الأمريكية لم تقم آنذاك بتحديد ما إذا كان تعديل بولاند قد شمل مجلس الأمن القومي أو لا ، ونظراً لأنه كان حظراً

ولم يكن قانوناً جنائياً، لم يكن من الممكن اتهام أي شخص بخرقه[٦٩].

دعت لجنة الاستخبارات بمجلس النواب في نيسان ١٩٨٣ إلى إنهاء المساعدات السرية للكونترا ، وأعلن العديد من أعضاء الكونغرس أن المساعدات السرية تُعد انتهاكاً واضحاً لتعديل بولاند، لكن الرئيس ريغان خاطب الجلسة المشتركة للكونغرس مدعياً بأن الأمن القومي للأمريكيتين معرض للخطر ،وأن نيكاراغوا وكوبا والاتحاد السوفيتي متهمون جميعهم بتصدير الثورة لأمريكا الوسطى. ونفى أن يكون للولايات المتحدة النية في الإطاحة بالحكم الساندينستي ، كما إنه لا يوجد أي فكرة لإرسال قوات أمريكية مقاتلة إلى أمريكا الوسطى ، وفي أيار ١٩٨٣صوتت اللجنة الفرعية لمجلس النواب بأغلبية تسعة أصوات مقابل خمسة أصوات لحظر المساعدات السرية ضد نيكاراغوا لكنه وافق في الوقت نفسه على منح ٨٠ مليون دولار كمساعدات علنية للدول الصديقة لحظر الأسلحة. فيما صوت مجلس الشيوخ على مواصلة المساعدات السرية حتى تشرين الأول ١٩٨٣ [٧٠]. وفي ٢٨ تموز ١٩٨٣ ، صوت أغلبية اعضاء الكونغرس لصالح تعديل بولاند الذي منع تقديم الأموال "لدعم الأنشطة العسكرية أو شبه العسكرية في نيكاراغوا". وتم الإبقاء على هذا الحكم في قانون ترخيص المخابرات الذي تم إقراره في تشرين الأول ١٩٨٣ بوصفه ملحقاً [٧١].

وبموازة ذلك أخذت هجمات قوات الكونترا في التزايد ففي أيلول ١٩٨٣ قصفت المطار الدولي في ماناغوا، وكذلك منزل وزير الخارجية ميغيل ديسكوتو، وقصف ميناء بنيامين زيلدين على ساحل المحيط الأطلسي ، مما أدى إلى تدمير ٤٠٠ ألف جالون من وقود الديزل كما دمرت منشآت تفريغ النفط في بويرتو ساندينو في هجوم مضاد قامت به CIA، فضلاً عن تدمير موقع حدودي بالقرب من هندوراس بقذائف الهاون التي أطلقها جيش هندوراس والذي كان يوفر غطاء لقوات الكونترا. وذكر وزير الدفاع النيكاراغوي هومبرتو أورتيغا إن قوات الكونترا لايشكلون تهديداً خطيراً، لكن الخطر الحقيقي يكمن في محاولة إثارة الحرب مع هندوراس التي قصفت مدفعية جيشها العديد من المراكز الحدودية. وقد أدانت نيكاراغوا هذا الغزو في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، لأنه مدعوماً من الولايات المتحدة، مبينة إن القتال يعد مشكلة داخلية في نيكاراغوا، وقد أيدت ٥٥ دولة موقف نيكاراغوا ، فيما وقفت السلفادور وهندوراس فقط إلى جانب الولايات المتحدة[٧٢].

سعت إدارة الرئيس ريغان إلى تصعيد الخسائر الاقتصادية للحرب بشكل كبير عن طريق شن حملة تخريبية منسقة ، ففي عام ١٩٨٣ ،جاء ديوي كلارديج Dewey Clarridge رئيس قسم العمليات في أمريكا اللاتينية بفكرة إنشاء قوة كوماندوز خاصة من الوكلاء ذو الأصول

اللاتينية المتعاقدين لدى وكالة المخابرات المركزية ، أو تجنيد مرتزقة من أنحاء أمريكا اللاتينية لمهاجمة المنشآت الاقتصادية الحيوية، كانت مهمتهم تخريب الموانئ والمصافي والقوارب والجسور ، ومحاولة جعلها تبدو كما لو أن قوات الكونترا هي من قامت بذلك ، فقد جهزت (CIA) سفينتين لخدمة منصات النفط كمنصات لقوات الكوماندوز ، عملت هذه السفن الأم من قاعدة سرية تابعة لل(CIA) في جزيرة تايجر في خليج فونسيكا في هندوراس ، قبالة ساحل نيكاراغوا ومن هناك ، أطلقوا قوارب سريعة وطائرات هليكوبتر لمهاجمة موانئ نيكاراغوا وكان ضباط (CIA) يديرون العمليات من السفن الأم. قامت قوات العمليات الخاصة التابعة للجيش الأمريكي بنقل مروحيات شينوك الثقيلة وقوات الكوماندوز وقواربها السريعة إلى ساحل نيكاراغوا ، ونُفذت عمليات تخريب واسعة من قبل القوات الأمريكية البحرية والجوية والبرية [٧٣].

ضغطت إدارة الرئيس ريغان على كلارديج للتوصل إلى أفكار جديدة لإعاقة الاقتصاد النيكاراغوي، فاقترح القيام بتعدين– زرع الالغام– موانئ نيكاراغوا، إذ كان اقتصادها يعتمد بدرجة كبيرة على التجارة ، فبضرب موانئ الشحن سوف يموت الاقتصاد، وكتب موظفو مجلس الأمن القومي في مذكرة إلى مستشار الأمن القومي روبرت مكفارلين جاء فيها: " نعتزم تعطيل تدفق الشحن الضروري لتجارة نيكاراغوا في ذروة التصدير"[٧٤]. بدأ التعدين في كانون الثاني ١٩٨٤ واستمر حتى أصبح دور واشنطن علنياً في أوائل نيسان ، زُرعت الألغام في ثلاث موانئ رئيسة بواسطة زوارق سريعة وطائرات هليكوبتر بقيادة الكوماندوز وقوات العمليات الخاصة الأمريكية مما تسبب في أضرار كبيرة في السفن التجارية التابعة لليابان وبنما وليبيريا وهولندا والاتحاد السوفياتي، وقد تسبب الغضب المحلي والدولي بشأن التعدين في تخلي الإدارة الأمريكية عن المشروع في نيسان ١٩٨٤[٧٥].

انتهكت الحكومة الأمريكية – بتعدينها موانئ نيكاراغوا – قانون مراقبة الاستخبارات ، الذي يُلزم الرئيس الأمريكي بإبلاغ لجان المخابرات في مجلسي الشيوخ والنواب الأمريكي عن أي نوع من هذه العمليات والتي لم تبلغ بذلك حتى أذار ١٩٨٤ [٧٦].ولجأ غالبية أعضاء مجلسي النواب والشيوخ إلى قرارات تدين ذلك العمل ، وفي ٢٥ أيار ١٩٨٤ صوت مجلس النواب بأغلبية ٢٤١ صوتاً مقابل ١٧٧صوت على مشروع قانون يمنع أي أنشطة عسكرية أو شبه عسكرية ضد نيكاراغوا وهو ماعرف بتعديل(بولاند الثاني) وفي الصيف وافق مجلس الشيوخ على مضض على ذلك الحظر وفي وقت لاحق من شهر تشرين الأول ١٩٨٤ اقر كلا المجلسين قانون بولاند الثاني، ووقّع عليه الرئيس ، وقد تضمن: " أنه اثناء السنة المالية لعام ١٩٨٥ ، لا يجوز إلزام أو إنفاق أي أموال متاحة لوكالة المخابرات المركزية أو وزارة الدفاع أو أي وكالة أو كيان آخر

يشارك في أنشطة المخابرات لهذا الغرض أو التي من شأنها أن يكون لها تأثير ، بشكل مباشر أو غير مباشر ، على العمليات العسكرية أو شبه العسكرية في نيكاراغوا من قبل أمة أو جماعة أو منظمة أو حركة أو فرد"(٧٧).

أقدم الكونغرس بعد معرفته بعمليات التعدين التي نفذتها وكالة المخابرات وأكدتها الإدارة الأمريكية على قطع المساعدات عن قوات الكونترا في تشرين الأول ١٩٨٤، لكن الدعم الأمريكي للكونترا استمر حتى بعد هذا الحادث من قبل مسؤولي مجلس الأمن القومي للولايات المتحدة ، والعقيد أوليفر نورث Oliver North من المشاة البحرية الذين واصلوا تقديم المشورة في الجوانب العسكرية للكونترا ، فضلاً عن المساعدة في جمع الأموال من مصادر خاصة (٧٨). ففي تشرين الثاني ١٩٨٤ ، حددت إعادة انتخاب ريغان لدورة رئاسية ثانية وترقية زعيم الساندينيست دانييل أورتيغا إلى منصب الرئيس نبرة المواجهة بين الطرفين، فقد ضاعف ريغان من التزامه تجاه الكونترا في ولايته الثانية. ففي خطابه له في كانون الثاني عام ١٩٨٥ ، أطلق عليهم اسم "محاربي الحرية" الذين كانوا يخاطرون بحياتهم من أجل "تحدي العدوان المدعوم من الاتحاد السوفيتي" (٧٩). وأوعز إلى مستشار الأمن القومي روبرت ماكفارلين Robert MacFarlane ببذل كل ما في وسعه لإقناع الكونغرس بتجديد التمويل للكونترا ، ولما لم يكن بإمكان الرئيس ريغان تقديم المساعدة الخارجية من دون موافقة الكونغرس، لذا بذلت الأدرة الأمريكية جهوداً كبيرة لاقناع الكونغرس بذلك عن طريق اظهار مقاتلي الكونترا بصورة جديدة والإشارة لهم بالخطب الرئاسية بعبارات "إخواننا" ، و "مقاتلو الحرية" ، وقام مسؤولوا الإدارة في الأسابيع التي سبقت التصويت في الكونغرس بحملة إعلامية مكثفة لدعم قضية الكونترا (٨٠).

خاضت قوات الكونترا وجيش الساندينست ما أطلق عليه رئيس نيكاراغوا دانييل أورتيغا "حرب القهوة الكبيرة"، ففي كانون الثاني ١٩٨٥ شنت قوات الكونترا هجوماً متواصلاً لتعطيل محصول البن بهدف حرمان الحكومة من العملة الصعبة التي كانت بأمس الحاجة إليها، وطال الهجوم حوالي ٥٠ مزرعة حكومية وتعاونية، ونصبوا كميناً لعشرات الشاحنات التي تقل عمال المزارع، مما تسبب في ضياع مابين ٢٠٪ و ٢٥٪ من محصول البن لعام ١٩٨٥ بسبب تخوف المزارعين من الذهاب إلى الحقول لاستلامها(٨١).

استعانت الحكومة الساندينستية بكوبا والاتحاد السوفيتي في الحصول على المساعدة العسكرية، فقد أسهم المستشارين الكوبيين إلى جانب الأسلحة السوفيتية في تحويل الجيش الساندينستي الشعبي إلى قوة قتالية كبيرة (٨٢) إذ كانت المشكلة الرئيسة للساندينيست بحسب ما وصفته صحيفة "نيو يورك تايمز" في عام ١٩٨٥ بقواتها الجوية الصغيرة والقديمة ، وعندما

أرادت تجديد قواتها في الحصول على طائرات MIG – 21 من كوبا أو الاتحاد السوفيتي جوبهت بمعارضة الولايات المتحدة ، إذ حذرت إدرة ريغان انه في حال اقتراب نيكاراغوا من هذا النوع من المقاتلات النفاثة سيُواجه بالانتقام الفوري، مما حال دون حصولها عليه ، لكنه في عام ١٩٨٥ حدث تغيير كبير في حرب الكونترا مع قيام نيكاراغوا باستخدام الاسلحة السوفيتية إذ تلقت شحنات أسلحة متنوعة من سفن ودبابات وطائرات، وادى زيادة استخدام طائرات الهليكوبتر القتالية إلى تحولاً سريعاً في الميزان العسكري لصالح الساندينيستا. إذ لم تعد وحدات الكونترا قادرة على عبور الأراضي المفتوحة من دون خوف من الهجوم ، وتم إجبار الكثير منهم على العودة إلى معسكراتهم في هندوراس، حتى أخذ المسؤولين الساندينيستين بحلول أواخر عام ١٩٨٥ في التعليق على أن الكونترا قد تم اعتبارها "هزيمة استراتيجية". فضلاً عن استعانتها بالمستشارين الأجانب مثل الكوبيون الذين كانوا المصدر الرئيس لهذه المساعدة، إلى جانب أعداد صغيرة من المستشارين من البلدان الأخرى، بلغ عددهم في اذار ١٩٨٥ بحسب ما ذكره دانييل اورتيغا (٧٨٦) مستشاراً ، فيما ادعت إدارة ريغان ان عددهم تجاوز (٣٠٠٠) ثلاثة الاف مستشار عسكري وأمني من السوفيت ومن دول شرق أوربا [٨٣].

وافق الكونغرس في حزيران ١٩٨٥ على تقديم (٢٧) مليون دولار كمساعدات إنسانية للكونترا وليس كدعم عسكري، وقد ساعدت الانتصارات الساندينستية ضد مقاتلي الكونترا ، وكسب التأييد الرئاسي ، وتوغل قوات نيكاراغوا في أراضي هندوراس في التأثير على الكونغرس لرفع الحظر على المساعدات العسكرية للكونترا في تشرين الأول ١٩٨٦ إذ وافق على (١٠٠) مليون دولار لقوات الكونترا ، مع تخصيص سبعين في المائة للمساعدات العسكرية ، لكن في الشهر التالي اندلعت فضيحة إيران – كونترا ، فقد أفادت لجنة البرج – التي تشكلت للتحقيق بالفضيحة– أن موظفي البيت الأبيض كانوا يستخدمون أموالاً خارجة عن القانون تم جمعها من مبيعات الأسلحة لإيران والمانحين الأجانب لتسليح قوات الكونترا قبل تشرين الأول ١٩٨٦[٨٤]. إذ تسربت معلومات حول الأساليب غير القانونية التي اعتمدها أوليفر نورث لتزويد الكونترا بفائض من الأموال الناتجة عن عمليات نقل الأسلحة السرية إلى المعتدلين المزعومين في إيران ، والذين كان من المفترض أن يستخدموا نفوذهم لتأمين إطلاق سراح الرهائن الأمريكيين في لبنان، وأوقفت تلك الفضيحة المساعدات العسكرية الأمريكية للكونترا. وكان ريغان قد صرح بأنه فقد مصدراً مهماً للضغط على حكومة أورتيغا قرب نهاية مدة رئاسته ، وأكد أيضا أن "السلام والحرية الحقيقيين" قد فشلا في ترسيخ جذوره في نيكاراغوا بسبب فشل الولايات المتحدة في الوقوف "بلا كلل" مع الكونترا. ولكن على الرغم من زعم ريغان ، لم تحدث خطوة كبيرة نحو الديمقراطية إلا بعد أن

أوقف الكونغرس تدفق الأسلحة إلى "مقاتلي الحرية" [٨٥].

رفعت نيكاراغوا شكوى ضد الولايات المتحدة الامريكية لدى محكمة العدل الدولية ضد الأعمال العسكرية التي قامت بها في بلادها ،وصدر قرار المحكمة في ٢٧ حزيران ١٩٨٦ الذي ألزم الولايات المتحدة بدفع تعويضات لجمهورية نيكاراغوا عن جميع الاضرار التي تسببت فيها جراء انتهاكها لبعض ما عليها من التزامات بموجب القانون الدولي وقررت بناءً على ذلك ان تحدد المحكمة شكل ومبلغ هذا التعويض إذ لم يتوصل الطرفان إلى اتفاق ، وفي ٧ أيلول ١٩٨٧ طالب ممثل نيكاراغوا المحكمة أن تصدر أوامرها اللازمة للنظر في القضية لعدم توصل الطرفين لاتفاق ، لكن نائب ممثل الولايات المتحدة في المحكمة أبلغها في ١٣ تشرين الثاني ١٩٨٧ بأن الحكومة الأمريكية ترفض قبول اختصاص المحكمة في النظر في القضية وإن طلب نيكاراغوا غير مقبول وإنها ترفض الحضور للمحكمة [٨٦].إلا أن الإدانة الدولية لدور الولايات المتحدة قد ازدادت ، كما أشارت إلى ذلك قرارات المحكمة الدولية ، وقد ساهم ذلك في العزلة الدبلوماسية وفقدان المكانة بالنسبة للولايات المتحدة [٨٧].

انتهاء الحكم الساندينستي

بعد الدمار الذي سببته الحرب ، قدم أوسكار أرياس رئيس دولة كوستاريكا– أحدى دول أمريكا الوسطى – مبادرة للسلام ، ففي أب عام ١٩٨٧ ، وقّع زعماء أمريكا الوسطى ومن ضمنهم رئيس نيكاراغوا أورتيغا اتفاق سلام في إسكيبولاس في غواتيمالا ، الذي ركز على تحقيق الديمقراطية والأمن الإقليمي ، وفي أثناء اجتماع قادة أمريكا الوسطى في كوستاريكا في كانون الثاني ١٩٨٨ ، أكدوا التزامهم بتنفيذ اتفاق غواتيمالا للسلام [٨٨].

حرصت حكومة نيكاراغوا على الالتزام بهذا لاتفاق ، كما إن قطع الحكومة الأمريكية المساعدات العسكرية في شباط ١٩٨٨عن الكونترا ، أقنع الساندينيست بوجود تيار في الولايات المتحدة يدعوا لإنهاء الحرب من دون تحقيق النصر ، عندئذ دخلت حكومة نيكاراغوا وقوات الكونترا في مفاوضات صعبة استمرت ستة اشهر من أجل إرساء الديمقراطية في البلاد ، وبعد اختتام المحادثات ، وافقت حكومة نيكاراغوا على إنهاء الاعمال العدائية بين الجانبين وأجراء انتخابات في عام ١٩٩٠ [٨٩].

نظمت الحكومة الساندينستية انتخابات عامة في نيسان ١٩٩٠ وكانت على ثقة بانها ستفوز بها، لكنها أصيبت بالصدمة جراء نتائج تلك الانتخابات ، إذ فاز اليمين بأغلبية أصوات الشعب الذي كان يرى في فوز الجبهة الساندينستية بالانتخابات استئنافاً لأعمال القتال المسلحة، لذا صوتوا لليمين على أمل انتهاء الحرب بشكل تام[٩٠]، كما ان العقوبات الاقتصادية التي

فرضتها الحكومة الأمريكية إلى جانب تكاليف الحرب وما سببته من تدمير لاقتصاد نيكاراغوا وخفض المستوى المعاشي للسكان ، أفقد الحكومة الساندينستية الدعم الشعبي وأسهم في هزيمتها في انتخابات عام ١٩٩٠ ، إن استخدام الولايات المتحدة للعقوبات الاقتصادية لزعزعة استقرار الحكومات في أمريكا اللاتينية كان أكثر نجاحاً من الناحية التاريخية ، ففي الوقت الذي فشلت فيه حرب الكونترا في تحقيق أهدافها في الإطاحة بالحكومة الساندينستية بالوسائل العسكرية ، نجحت الحرب الاقتصادية في تحقيق ذلك [٩١].والجدير بالذكر أن العقوبات الاقتصادية التي فرضتها الولايات المتحدة الأمريكية لم تجبر الساندينستيين على التخلي عن سياساتهم أو أيديولوجيتهم الأساسية ، إلا أنها غيرت التوازن الداخلي للقوى السياسية في نيكاراغوا بما يكفي لإخراج الساندينيست من السلطة [٩٢].

فقد أشارت استطلاعات الرأي إلى أن قضية الحرب كانت مفيدة للساندينيستيين ، في حين أن الاستياء من الاقتصاد كان لصالح المعارضة، فقد حقق ائتلاف المعارضة في انتخابات عام ١٩٩٠ فوزا ساحقا برئاسة فيوليتا شامورو–أرملة بيدرو خواكين شامورو ، الصحفي وبطل المعارضة الذي قُتل عام ١٩٧٨ – فقد حصل ائتلاف المعارضة على ٥٤.٧٪ من الأصوات الشعبية لمنصب الرئيس ، فيما حصل دانييل أورتيغا على ٤٠.٨٪ من الاصوات، وحصل حلفاء فيوليتا تشامورو على ٥١ مقعدًا في الجمعية الوطنية التي تضم ٩٣ عضواً ، و ٣٩ للحزب الساندينيستي [٩٣] ، فتولت فيوليتا تشامورو التي كانت تحظى بتأييد من واشنطن رئاسة نيكاراغوا في ٢٥ نيسان ١٩٩٠، وقد شكل بداية حكمها الإساس لهجوم أساسي على مشاريع الحكومة الساندينستية ، إذ سيطرت فيوليتا شامورو وأقرب مستشاريها على صنع القرار السياسي في الحكومة الجديدة [٩٤]. وهكذا تمكنت المعارضة التي تتعاطف مع قوات الكونترا من الوصول للسلطة ليبدأ فصل جديد في تاريخ نيكاراغوا [٩٥].

الخاتمة

يتبين مما تقدم في البحث الأمور الآتية :

١-لجأت الولايات المتحدة الأمريكية بعد انهيار حكم سوموزا الموالي لها إلى إتباع سياسة القبول الحذر إزاء حكومة الساندينست الجديدة بهدف إقامة علاقات جيدة مع الساندينيين ولمنع انزلاق نيكاراغوا نحو التطرف وتحول نظام حكمها لنظام قمعي دكتاتوري ، ولإبعادها عن كوبا الشيوعية . فقدمت لها بعض المنح والقروض لكن سرعان ما اوقفت أدرة الرئيس كارتر تلك القروض بعدما كشفت التقارير الاستخباراتية الأمريكية عن قيام نيكاراغوا بتقديم الدعم للحركات الثورية في البلدان المجاورة في أمريكا اللاتينية.

٢- اتخذت السياسة الأمريكية في مدة رئاسة الرئيس ريغان(١٩٨١- ١٩٨٩) منحى أخر تمثل في شن حرب اقتصادية على نيكاراغوا لتحجيم دورها ومنعها عن تقديم المساعدة للحركات الشيوعية في البلدان المجاورة كجبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني في السلفادور، التي كانت حكومتها تحظى بدعم من قبل الولايات المتحدة ضد تلك الجبهة، فضلاً عن أجبارها على تقليص علاقاتها مع الاتحاد السوفيتي . فقامت بإيقاف المنح والقروض ومنعت البنوك الدولية من إعطاء القروض والائتمانات إلى نيكاراغوا ، كما خفضت تجارتها معها بشكل أضر كثيراً بالاقتصاد النيكاراغوي ، ومن ثم فرضت عليها الحظر التجاري .

٣- أدت الأحداث التي شهدتها نيكاراغوا من سقوط حكم أسرة سوموزا ووصول فئة ذات توجه سياسي جديد للحكم إلى ظهور قوى معارضة على الساحة عرفت بقوات الكونترا تشكلت من العناصر المعارضة للساندينست ومن عناصر نظام سوموزا المنهار ، وقد وجدت الحكومة الأمريكية في تلك القوى ضالتها المنشودة فاستخدمتها كأداة ضد الحكم الساندينستي ، فعملت على تدريبها وإمدادها بالأموال والأسلحة ، وكانت وكالة المخابرات المركزية الأمريكية(CIA) هي من قام بتلك المهمة وبشكل سري وبعلم وتوجيه من الرئيس ريغان .

٤- أثارت سياسة دعم قوات الكونترا الخلافات بين الحكومة الأمريكية والكونغرس بسبب سرية العمليات والتمويل الذي قدمته الإدارة الأمريكية من دون إحاطة لجان الاستخبارات التابعة لمجلسي الشيوخ والنواب بذلك ، ولما افتضح أمر تلك العمليات أصدر الكونغرس قرارات منع بموجبها الحكومة الأمريكية عن تقديم الدعم والتمويل لقوات الكونترا وهي ماعُرفت بتعديل بولاند الأول والثاني .

٥- تحايلت إدرة الرئيس ريغان على قرارات الكونغرس وواصلت دعمها لقوات الكونترا عن

طريق مطالبتها مجلس الأمن القومي الأمريكي القيام بذلك بدلاً عن وكالة المخابرات (CIA) التي قيدتها تعديلات بولاند ، فنفذ أعضاء مجلس الأمن رغبة الرئيس وقدموا الدعم المادي لها عن طريق قنوات سرية وهو مافتضح أمره عام ١٩٨٦ وعُرف بقضية إيران – كونترا ، مما دفع الكونغرس إلى إنهاء المساعدات العسكرية وشبه العسكرية للكونترا ومنع جميع الأجهزة الأمريكية ووكالاتها من القيام بذلك .

٦- على الرغم من فشل إدارة ريغان في مواصلة دعم قوات الكونترا إلا إنها نجحت في جانب آخر تمثل في زعزعة الاقتصاد النيكاراغوي بعد عمليات التخريب التي قامت بها قوات الكونترا بدعم من الولايات المتحدة مما أسهم في زعزعة أستقرار البلاد وإضعاف القاعدة الشعبية للساندينست وهو ماظهر جلياً في انتخابات عام ١٩٩٠ التي انتهت بهزيمة الساندينست وإخراجهم من السلطة .

هوامش البحث:

ملاحظة: سأذكر هنا معلومات كاملة عن المصادر والمراجع عند ذكرها لأول مرة مما يغنينا عن اعداد جريدة للمصادر والمراجع.

(1) Richard R. Fagen, Nicaraguo:The End of the Affair, Foreign policy, No.36, 1979,p.180 .

(٢) عبد الوهاب الكيالي ، وآخرون ، موسوعة السياسية ، ج٣، ط٢ ، بيروت ، ١٩٨٥ ، ص ٣٣٩.

(3) Mark Falcoff ,Somoza, Sandino Y Estados Unidos ,Lo Queel Pasado Ensena Y Dejadeensenar , This World, N.6, The Institute for Educational Affairs, New York, otoño1983,P.201.

(٤) عبد الوهاب الكيالي وآخرون ، المصدر السابق ، ج٣، ص٣٣٩

(٥) كان الانقلاب الذي دعمته الولايات المتحدة ضد الرئيس الغواتيمالي الموالي للشيوعية في عام ١٩٥٤ قد تم تنظيمه من نيكاراغوا كمااستخدمت الولايات المتحدة البلاد في عملياتها في خليج الخنازير ضد كوبا في عام ١٩٦١.

(6) Moonis Ahmar, The Politics Of Revolution And Counter-Revolution in Nicaragua, Pakistan Institute of International Affairs, Pakistan Horizon, Vol. 37, No. 2 (Second Quarter 1984), p.106.

(7) Richard R. Fagen,p.180 .

(٨) عبد الوهاب الكيالي ، وأخرون ، المصدر السابق ، ج٣ ، ص٣٣٩-٣٤٠.

(9) Mark Falcoff, Op. Cit. ,P.205. ; Richard R. Fagen, Op. Cit. ,p.181 .

(١٠) للمزيد من التفاصيل عن أسباب الثورة ينُظر : فؤاد طارق كاظم العميدي ، الهام حمزة منسي الطفيلي ، الثورة النيكاراغوية ١٩٧٨- ١٩٧٩ وموقف الولايات المتحدة الأمريكية منها ، مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية ، العدد ٤١، جامعة بابل ، كانون الأول ٢٠١٨ ، ص ١٢٥٦.

(١١) تأسست الجبهة الساندينية للتحرير الوطني Sandinista Front of National Liberation ومختصرها فاسلين FSLN في تموز ١٩٦١ تحت القيادة المشتركة لتوماس بورج ، وكارلوس فونسيكا ، وسيلفيو مايورجا، أخذت الجبهة تسميتها من أوغستو ساندينو ، المقاتل الأسطوري في نيكاراغوا الذي خاض حرباً استمرت سبع سنوات ضد قوات المارينز الأمريكية والحرس الوطني النيكاراغوي حتى اغتياله عام ١٩٣٤، كان لجيش FSLN جذوره الرئيسية في حروب ساندينو ومن ثم شارك في الصراعات اللاحقة ضد الديكتاتورية ولا سيما اغتيال سوموزا الأكبر في عام ١٩٥٦. لم تحض الجبهة بتأييد شعبي كبير ولم تحقق أي انتصار عسكري في السنوات الخمس الاولى من نضالها ، فحولت أنشطتها إلى العمل السياسي والقطاع الريفي حتى عام ١٩٧٤عندما قامت الحركة بعملية ناجحة احتجزت فيها ١٢ عضوا من دائرة الداخلية كرهائن واجبرت نظام سُوموزا على استبدالهم ب١٤ سجينا سياسيا ، وفي عام ١٩٧٥ انقسم اعضائها إلى اتجاهين: الأول يميل إلى الحرب الشعبية المطولة ، والآخر يؤمن بالعمل السياسي المكثف، لكن التغيير حصل عام ١٩٧٧ عندما تشكلت مجموعة الاثني عشر مؤلفة من رجال الدين ورجال الاعمال والمثقفين دعت صراحة الشعب إلى الانضمام إلى النضال المسلح لإجبار سوموزا على الاستقالة.

Gary Prevost ,Cuba and Nicaragua: A Special Relationship, Latin American Perspectives, Vol. 17, No. 3, 1990,p.123 ؛ Stephen M. Gorman, Power and Consolidation in the Nicaraguan Revolution, Journal of Latin American Studies, Vol. 13, No. 1 (May, 1981), P.134.

(12) Richard R. Fagen,p.183-184 .

(13) Memorandum From the President's Assistant for National Security Affairs (Brzezinski) to President Carter, Washington, undated, Foreign Relations of the United States 1977–1980; Volume XV; Central America, 1977–1980.

(14) Richard R. Fagen,p.185-187.

(15) Ibid. p. 187 .

(16) Eric Toussaint, Nicaragua : D'où vient le régime de Daniel Ortega et de Rosario Murillo مقال باللغة الفرنسية تاريخ الدخول إلى الموقع ٣/٤/ ٢٠٢٠ :
http://www.cadtm.org/Nicaragua-D-ou-vient-le-regime-de-Daniel-Ortega-et-de-Rosario-Murillo .

(17) Telegram From the Embassy in Nicaragua to the Department of State, Managua, November 5, 1979, 2359Z, Washington, January 7, 1980, Foreign Relations of the United States 1977–1980; Volume XV; Central America, 1977–1980.

(18) Eric Toussaint, Nicaragua : Poursuite des réflexions sur l'expérience sandiniste des années 1980-1990 afin de comprendre le régime de Daniel Ortega et de Rosario Murill مقال باللغة الفرنسية ، تاريخ الدخول إلى الموقع ٣/ ٤ /٢٠٢٠
http://www.cadtm.org/Nicaragua-Poursuite-des-reflexions-sur-l-experience-sandiniste-des-annees-1980.

(١٩) حافظ سوموزا على البلاد في حالة قيد التطوير لسنوات ،ومن ثم شن حرباً وحشية ضد جبهة ساندينيستا خلفت ورائها عدداً من المدن المدمرة تدميراً تاماً، كما دمُر ٧٠٪ من الصناعة ،وقدرت الأضرار المادية الناجمة عن الحرب بمبلغ ٦٠٠ مليون دولار ، يضاف لها ٥٠٠ مليون دولار أو أكثر جراء هروب رؤوس الأموال بسبب الحرب، وعندما فر سوموزا من البلاد لم يترك سوى ٣.٥ مليون دولار من الاحتياطيات الدولية، كما وصلت البطالة إلى ٣٤ ٪ في ماناغوا ،وهي نسبة عالية مقارنة بالبلدان الأخرى ،وكان أكثر من ربع السكان بحاجة إلى المساعدات الغذائية اليومية.

Susanne Jonas ,The New Cold War and The Nicaraguan Revolution: The Case of U.S. "Aid" to Nicaragua, Contemporary Marxism, No. 3, Revolution and Intervention in Central America(Summer 1981),p.92.

(٢٠) ثورة قادها فيديل كاسترو Fidel Castro ضد فولجينسيو باتيستا Fulgencio Batista الذي أستولى على الحكم بطريقة غير شرعية عام ١٩٥٢ بدعم من قبل الولايات المتحدة الأمريكية ، بدأت الثورة نهاية عام ١٩٥٦ ، وفي بداية عام ١٩٥٩ فر الديكتاتور باتيستا إلى خارج البلاد ، وتولى فيديل كاسترو في شباط ١٩٥٩ رئاسة الحكومة الجديدة . عبد الوهاب الكيالي وآخرون ، المصدر السابق ، ج٥ ، ص١٨١-١٨٣ .

(21) William M. Leogrande ,US Economic Sanctions against Sandinista Nicaragua, Third World Quarterly, Vol. 17, No. 2 (Jun., 1996), p.330.

(22) Telegram From the Embassy in Nicaragua to the Department of State, Managua, November 5, 1979, 2359Z, Foreign Relations of the United States 1977–1980; Volume XV; Central America, 1977–1980.

(23) Telegram From the Embassy in Nicaragua to the Department of State, Managua, November 5, 1979, 2359Z, Foreign Relations of the United States 1977–1980; Volume XV; Central America, 1977–1980.
(24) Memorandum From Secretary of State Vance to President Carter,
Washington, January 7, 1980, Foreign Relations of the United States 1977–1980, Volume XV, Central America, 1977–1980.
(25) Susanne Jonas ,Op. Cit. ,P.89.
(26) Memorandum From the President's Assistant for National Security Affairs (Brzezinski) to President Carter, Washington, September 9, 1980, Foreign Relations of the United States 1977–1980; Volume XV; Central America, 1977–1980.
(27)William M. Leogrande ,Op. Cit. ,P.330.
(28) Memorandum of Notification Prepared in the Central Intelligence Agency for the Special Coordination Committee, Washington, December 5, 1980, Foreign Relations of the United States 1977–1980; Volume XV; Central America, 1977–1980.
(29) Telegram From the Embassy in Nicaragua to the Department of State, Managua, January 15, 1981, 0618Z, Foreign Relations of the United States 1977–1980; Volume XV; Central America, 1977–1980.
(30) Telegram From the Embassy in Nicaragua to the Department of State,
Managua, January 18, 1981, 0015Z, Foreign Relations of the United States 1977–1980; Volume XV; Central America, 1977–1980.
(31) William M. Leogrande ,Op. Cit. ,P.330.
(32)Ibid ,P.330.
(33) James M. Scott , Interbranch Rivalry and the Reagan Doctrine in Nicaragua , Political Science Quarterly, Vol. 112, No. 2 (Summer, 1997) ,P.237.
(34) William M. Leogrande ,Op. Cit. ,P.331.
(35) Central America, 1981–1993, Milestones in the History of U.S. Foreign Relations, Office of the Historian.
(36)William M. Leogrande ,Op. Cit. ,P.331.
(37) Central America, 1981–1993, Milestones in the History of U.S. Foreign Relations, Office of the Historian.
(38) Tom J. Farer, others ,U.S. Relations with Central American Nations: Legal and Political Aspects, Proceedings of the Annual Meeting (American Society of International Law), Vol.78 (APRIL 12-14, 1984), p.150.
(٣٩) تشكلت قوات الكونترا من الأعداء الداخليون والخارجيون للساندينست، وهو جيش مضاد للثورة يهدف إلى الإطاحة بنظام الساندينستيين مولتهم واشنطن، ودربتهم، وقدمتهم على الصعيد الدولي كجيش تحرير.
Eric Toussaint, Nicaragua : D'où vient le régime de Daniel Ortega … ,Op. Cit.
(40)William M. Leogrande ,Op. Cit. ,P.331-332.
(41) James M. Scott , Op.Cit. p.242.
(42) William M. Leogrande ,Op. Cit. ,P.331.
(43) Ibid., P.332.
(44) Ibid., P.332- 334.
(45) Ibid ,P.334.
(46) Ibid. ,P.334 ,336.

(47) Contemporary Marxism, A Chronology of U.S. Efforts to Overthrow the Nicaraguan Government, No. 8, Nicaragua Under Siege (Spring 1984), P.21.
(48) William M. Leogrande ,Op. Cit. ,P.337.

(٤٩) الجات (GATT) : مختصر للاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة (General Agreement on Tariffs and Trade) التي عقدت في عام ١٩٤٧ بهدف تنظيم التجارة العالمية وتخفيض التعريفات الجمركية، وقد تمكنت من تحقيق نجاح كبير في ذلك ، لكنها كانت أقل نجاحاً في تقليل العوائق الاقتصادية غير المتصلة بالتعريفة الجمركية ، إذ اهتمت اتفاقية الجات بالتجارة في السلع فقط ، وعليه قررت الأطراف الدولية لاتفاقية الجات إنشاء مؤسسة دولية للتجارة وبعد مباحثات مطولة استمرت لسنوات عدة تم التوقيع في عام ١٩٩٣على اتفاقية تأسيس منظمة التجارة العالمية ، واصبحت المنظمة جاهزة للعمل في عام ١٩٩٥. بيتر فان دان بوش، تسوية النزاعات، مؤتمر الأمم المتحدة حول التجارة والتنمية، الأمم المتحدة، نيويورك وجنيف ٢٠٠٣، ص٤-٥.

(50) William M. Leogrande ,Op. Cit. ,P.337.
(51) Ibid., P.338.

(٥٢) أصدر الرئيس ريغان قانون الحظر من دون موافقة الكونغرس ، بالاعتماد على قانون القوى الاقتصادية الدولية الطارئة الذي يجيز للرئيس إعلان " حالة طوارئ مدنية" للتعامل مع أي حالة تهديد للأمن القومي والسياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية ، والرئيس وحده مخول بموجب هذا القانون تحديد ماهي حالة الطوارئ الوطنية .

William M. Leogrande ,Op. Cit. ,P.339
(53) International Legal Materials, United States: Economic Sanctions Against Nicaragua, Vol.24, No. 3, International Trade, Investment and Monetary, Cambridge University Press, MAY 1985, P.809-810.
(54) Ibid ,P.811-812,816.
(55)William M. Leogrande ,Op. Cit. ,P.339.
(56) Ibid.,P.340.
(57) Moonis Ahmar , Op. Cit., p. 103.
(58) James M. Scott ,Op. Cit. ,244.
(59) Central America, 1981–1993, Milestones in the History of U.S. Foreign Relations, Office of the Historian .
(60) James M. Scott , Op. Cit. ,241.
(61) Marc Edelman Soviet-Nicaraguan Relations And The Contra War, International Journal on World Peace, Vol. 5, No. 3 (JUL-SEP 1988), p. 55.
(62) Chester Pach, The Reagan Doctrine: Principle, Pragmatism, and Policy, Presidential Studies Quarterly, Vol. 36, No. 1, Presidential Doctrines (Mar., 2006), P.83.
(63) James M. Scott ,Op. Cit. ,243.
(64) Tom J. Farer, others ,Op. Cit.p.157.
(65) Contemporary Marxism,Op. Cit. ,P.20-21.
(66) Chester Pach, Op. Cit. ,p.84.
(67) James M. Scott ,Op. Cit. ,244.
(68) Marlene Dixon ,Reagan's Central America Policy: A New Somoza for Nicaragua, Contemporary Marxism, No. 11 (Fall 1985), p.10 ; Contemporary Marxism, Op. Cit. ,P.22.

(69) https://ar.wikipedia.org : ٢٠٢٠/٤/٢٠ متاح على الموقع الالكتروني ، تاريخ الدخول
(70) Contemporary Marxism,Op. Cit. ,P.23-24.
(71) James M. Scott ,Op. Cit. ,247.
(72) Contemporary Marxism,Op. Cit. ,P.22,24-25.
(73) William M. Leogrande, Op. Cit. ,P.340.
(72) Ibid ,p.341.
(75) Ibid.,P.341.
(76) Marlene Dixon, Op. Cit. , p.9. ; James M. Scott, Op. Cit., p.248.
(77) James M. Scott, Op. Cit. , p.248.
(78) Geoffreyr. Martin, The Immorality of the Contras' Resort to War: The Case of the Nicaraguan Democratic Force, Canadian Journal of Latin American and Caribbean Studies / Revue canadienne desétudes latino-américaines et caraïbes, Vol. 13, No. 25 (1988), p.81.
(79) Central America, 1981–1993, Milestones in the History of U.S. Foreign Relations, Office of the Historian.
(80) James M. Scott , Op. Cit.,P.249.
(81) William M. Leogrande, Op. Cit., P.341.
(82) Gary Prevost ,Op. Cit. ,p.129.
(83) Marc Edelman,Op. Cit. ,P.59.
(84) Central America, 1981–1993, Milestones in the History of U.S. Foreign Relations, Office of the Historian .
(85) Chester Pach ,Op. Cit., P.84.
(٨٦) تقرير محكمة العدل الدولية (١ آب ١٩٨٨– ٣١ تموز ١٩٨٩) ، الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الرابعة والأربعون الملحق ٤، الأمم المتحدة ، نيويورك ١٩٨٩، ص٥–٦ .
(87) Marc Edelman,Op,Cit.,P.61.
(88) Central America, 1981–1993, Milestones in the History of U.S. Foreign Relations, Office of the Historian.
(89) Barry H. Barlow ,The Nicaraguan-Contra Negotiations of 1988: A Test of The Reagan Doctrine, Canadian Journal of Latin American and Caribbean Studies / Revue canadienne desétudes latino-américaines et caraïbes, Vol. 18, No. 35 (1993), P.68,74.
(90) Eric Toussaint, Nicaragua : D'où vient le régime de Daniel Ortega et de Rosario Murillo,Op.Cit.
(91) William M. Leogrande , Op. Cit ,p.329.
(92) Ibid.,P.344.
(93) Ibid.P.343.
(94) Gary Prevost ,The Nicaraguan Revolution: Six Years after the Sandinista Electoral Defeat, Third World Quarterly, Vol. 17, No. 2 (Jun., 1996), p. 307.
(95) Barry H. Barlow, Op. Cit., P.68.